

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٥٧**
الثلاثاء، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتس
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

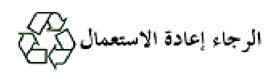
جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2009/332)

09-39334 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2009/332)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد جنيت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/332، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد سعيد جنيت والسيد أنطونيو ماريا كوستا.

أعطي الكلمة الآن للسيد سعيد جنيت.

السيد جنيت (تكلم بالإنكليزية): أشعر بامتياز خاص إذ أخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في غرب أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الأشهر الستة الماضية. أود أن أبدأ بتأكيد ما هو بديهي، وهو أن غرب أفريقيا جزء من القارة الأفريقية. ولذلك، فإن البحث عن حلول لمشاكل غرب أفريقيا لا يمكن فصله عن جهود السلام في القارة الأفريقية عموماً.

تبيّن اتجاهات الصراعات في أفريقيا أنه منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، ما برح غرب أفريقيا يستخدم كمختبر للسلام والأمن الدوليين. فمن ناحية، ابتليت المنطقة دون الإقليمية بأكثر من نصيبها العادل من الصراعات العنيفة مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على التنمية والاستقرار والأمن البشري. ومن ناحية أخرى، تبين التجربة أن منطقة غرب أفريقيا تعلمت الكثير من تلك التجربة الصعبة وبرزت بوصفها أحد المناطق دون الإقليمية الأفريقية التي لديها أقوى تصميم وأنجع الأطر المؤسسية للتصدي للتحديات التي يفرضها عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة.

إن التزام قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وسيراليون، والإسهامات الأخرى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها في الجهود الرامية إلى معالجة الصراعات التي ابتليت بها المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وتوغو، لهي شهادة على الإرادة السياسية القوية لزعماء دول

غرب أفريقيا وشعوبها للبقاء في طليعة جهود السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية.

والتقرير المعروض على الأعضاء (S/2009/332) يعرض حالة السلام والأمن في غرب أفريقيا خلال الأشهر الستة الماضية والجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لدعم المبادرات التي تهدف للتصدي إلى تحديات السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويؤكد التقرير التحسن في حالة السلام والأمن عموما في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة التطورات الإيجابية المسجلة في الانتعاش بعد انتهاء الصراع وبناء السلام والتقدم في مجال الحكم وسيادة القانون.

وبشكل أدق، فإن تصميم غرب أفريقيا على التصدي للأزمات بشكل حاسم بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات والحكم وسيادة القانون ودور المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، أدت إلى انخفاض كبير في نطاق العنف ومستواه في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وفي الواقع، لا يوجد حاليا أي صراع مسلح مفتوح في غرب أفريقيا. وتضاءل أثر العنف المسلح على مؤسسات الدولة والمجتمعات بصورة كبيرة، ويتضح ذلك، على سبيل المثال، من عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وتسير عمليات السلام في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون بخطى ثابتة إلى الأمام نحو الانتعاش بعد انتهاء الصراع وتوطيد السلام. ففي غينيا - بيساو، انتهت للتو الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أعلن أنها كانت حرة ونزيهة وشفافة، في حين يتحول مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل لتحسين تنسيق الأنشطة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل التصدي للتحديات الجمة التي تواجه بناء السلام في ذلك البلد.

ومن المهم التأكيد على أن التقدم الكبير الذي حققته منطقة غرب أفريقيا في مجال السلام والأمن والاستقرار ما زال هشا للغاية، حيث أن الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار ما زالت قائمة. وفي بعض الحالات، يتعرض هذا التقدم لنكسات، كما تجلى في الانتكاسة الديمقراطية في موريتانيا مؤخراً والأزمة القائمة في النيجر وغيرها من الأزمات التي تلوح في الأفق في المنطقة دون الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن عدداً من التحديات المتزايدة أو الناشئة التي تشمل الأنشطة الإرهابية في منطقة الشريط الساحلي، والقرصنة في خليج غينيا ومشاكل الحكم والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تعرض جهود السلام الجارية في المنطقة دون الإقليمية للخطر. وينبغي عدم الاستخفاف بالأثر المحتمل لتلك التهديدات على الأمن الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية ما زالت هشة نتيجة الآثار الشاملة المترتبة على مجموعه من العوامل مثل النمو السكاني المرتفع وتدني النمو الاقتصادي والتحضر السريع وبطالة الشباب وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ويزيد من تردي تلك الحالة أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على اقتصادات دول غرب أفريقيا الذي يزداد عمقاً وزعزعة للاستقرار أكثر فأكثر.

أود أن أبرز ثلاثة تحديات محددة تواجه السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا وكانت تتطلّب اهتماما خاصا وجهودا كبيرة خلال الأشهر الستة الماضية.

برز تجدد التغيير غير الدستوري أو العنيف للحكومات بوصفه أحد أخطر التهديدات للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ونظرا للآثار القوية المزعزعة للاستقرار المترتبة على تلك الأحداث، قرر مجلس الأمن، قبل

أسابيع قليلة، التركيز على التحدي المتمثل في التغيير غير الدستوري للحكومات في أفريقيا.

وكان من الأمور التي لقيت ترحيبا خاصا في غرب أفريقيا إعراب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩:

”عن قلقه البالغ إزاء تصاعد التغييرات غير الدستورية للحكومات في حفنة من البلدان الأفريقية“ (S/PRST/2009/11، الصفحة ١)، ودعا إلى الاهتمام بـ:

”أعمال العنف المحتملة التي قد تصاحب هذه الأحداث، فضلا عن التأثير السلبي على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان والتنمية في البلدان المتأثرة“. (المرجع نفسه، الصفحة ١)

وفي ضوء ذلك، أود أ ن أذكّر بأن جميع التغييرات غير الدستورية للحكومات التي حدثت مؤخرا في أفريقيا، باستثناء حالة مدغشقر، وقعت في غرب أفريقيا. ووردت تقارير عن محاولة انقلاب فاشلة في المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض.

وما فتئت الأمم المتحدة ومكتبها لغرب أفريقيا يؤديان دورا نشطا في الجهود الجماعية المبذولة لمعالجة الأزمات السياسية التي نشأت في أعقاب تلك التغييرات غير الدستورية للحكومات. ففي موريتانيا، توجت الجهود التي قادها فريق التيسير الذي يتألف من السنغال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالتوقيع في أوائل حزيران/يونيه على اتفاق إطاري بين القوى السياسية الرئيسية، مما مهد الطريق للعودة إلى النظام الدستوري في البلاد والتحضير للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩. إن القيادة التي وفرتها السنغال وفريق التيسير وتصميمهما، إلى جانب المثال المنقطع النظير الذي ضربته المنظمات الدولية وفرادى البلدان في التعاون على تعزيز حل توافقي للخروج من الأزمة في موريتانيا، كلها أمور ينبغي الإشادة بها ومحاكاتها في معالجة الحالات المماثلة في المنطقة دون الإقليمية والقارة برمتها.

في غضون ذلك، نواجه في موريتانيا تحديا يتمثل في تهيئة الظروف لعملية انتخابية حرة ونزيهة، على الرغم من وجود جدول زمني مزدحم للغاية وأجواء سياسية صعبة نوعاً ما نتيجة لانعدام الثقة وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف الممثلة في المؤسسات الانتقالية التوافقية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة.

وفي غينيا، تستمر الجهود في إطار مجموعة الاتصال الدولية، وإن كان ذلك في سياق تصاعد المخاوف إزاء وتيرة الانتقال وتوقيته. وينبغي أن يتيح الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي، المرتقب عقده في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه في كوناكري، الفرصة لإجراء استعراض بالغ الأهمية للحالة في ذلك البلد في ضوء التزام السلطات بالإطار الزمني المفضي إلى إجراء الانتخابات قبل نهاية العام. وبتلك المناسبة، يتوقع أيضا من فريق الاتصال الدولي إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتعزيز العملية.

وفي توغو، دأب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تشجيع أصحاب المصلحة الرئيسيين على إيجاد الظروف المواتية لتنظيم انتخابات سلمية وديمقراطية عام ٢٠١٠. كما يتعاون بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة المسائل الحاسمة المتعلقة بالأمن والانتخابات.

إن مسألة إصلاح قطاع الأمن، التي تُثار على نحو متكرر، ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات تغيير الحكومات بشكل غير دستوري في غرب أفريقيا. وكما يذكر أعضاء المجلس،

فإن بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قد لاحظت في تقريرها أن

”أن مسألة إصلاح القطاع الأمني في كل بلد من البلدان التي كانت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة هي مسألة ذات أهمية فائقة“ (S/2003/688، الفقرة ٦٨).

وبعد انقضاء ستة أعوام على صدور ذلك التقرير، لا يزال التحدي المتمثل في إصلاح قطاع الأمن مسألة عالقة وملحة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار أنشطته المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، بعملية تروم توضيح دور قطاع الأمن وغيره من المؤسسات وتعزيز قدراتها على توفير الأمن خلال العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا. ولا تزال هذه المبادرة، التي تنفذها بصورة مشتركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات، مستمرة بالتخطيط للقيام بتدخلات في البلدان التي من المزمع إجراء انتخابات بالغة الأهمية فيها عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وهناك تحديات أمنية أخرى متكررة في غرب أفريقيا، ومن بين أبرزها حاليا الاتجار بالمخدرات. والواقع أن المنطقة دون الإقليمية أصبحت معبرا هاما للاتجار بالمخدرات، لا سيما الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، إذ تستغل شبكات الاتجار بالمخدرات ضعف دول غرب أفريقيا، بما في ذلك الحدود السهلة الاختراق، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانتشار الفساد والفقر. والتدابير التي اتخذتها دول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية، لا سيما خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة المشكلة المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في منطقة غرب أفريقيا، تستحق الدعم الثابت.

وعلاوة على الإسهام الهام الذي ما انفك يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم جهود المنطقة دون الإقليمية لمواجهة هذه الآفة، من المتوقع أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور متزايد في توجيه الجهود صوب تحقيق الأهداف المشتركة، بما فيها الأهداف المحددة في خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويوم غد، سيطلق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، هنا في نيويورك، المبادرة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا. ويروم هذا البرنامج المشترك بناء قدرة الشرطة ووكالات إنفاذ القانون في أربعة بلدان تنفّذ فيها المبادرة على سبيل التجربة – غينيا – بيساو وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار – وبالتالي، تمكينها من منع ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على نحو أكثر فعالية. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته أن يقدموا كامل الدعم لهذه الجهود وغيرها بغية تيسير تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقبل أن أختتم إحاطتي الإعلامية، أود أن أشدد على أن تحقيق الفعالية في غرب أفريقيا يتطلب اتخاذ إجراء بشأن التحديات الإقليمية والعابرة للحدود التي يواجهها السلم والأمن، في إطار استراتيجية شاملة وأوسع نطاقا لتسوية الصراعات ومنع اندلاع الأزمات. وفي هذا السياق، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تشجيع وتعزيز اتباع نهج إقليمي متكامل فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية.

وما انفكت الأمم المتحدة تقوم، من خلال مختلف كياناتها، بإسهامها الذي يحظى بتقدير بالغ في مساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للتحديات الجسام التي تواجهها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا جهوده الرامية إلى تعزيز أوجه التناغم ضمن منظومة الأمم المتحدة الإقليمية، ووضع دور وإسهام كل كيان في إطار الهدف العام للأمم المتحدة المتمثل في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتقدم في المنطقة دون الإقليمية ورؤيتها فيما يتعلق بالعمل ككيان واحد.

وسيظل التعاون مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف الفاعلة الأخرى على الصعيد الدولي، وفقا لولاياتها، أمرا يحظى بالأولوية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تضطلع بدور حاسم في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. وعلى نحو خاص، سيواصل سعيه الواعد في إطار التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، الذي عززه خلال الأشهر الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية.

وبصفتي رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ولجنة المتابعة المعنية بتنفيذ اتفاق غرينتري، سأواصل بمعية فريقي تقديم الدعم للعملية الجارية لترسيم خط الحدود بين البلدين. وسنولي أهمية خاصة لتعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين، ومعالجة المشاكل التي يواجهها السكان على طول خط الحدود وتشجيع التعاون الثنائي للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة في شبه جزيرة باكاسي وما وراءها، بدعم الشركاء في المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أشكر مجلس الأمن على الاهتمام الذي لا يزال يخصصه لغرب أفريقيا، وعلى دعمه لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو ماريا كوستا.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد جينيت، لأنني خلال السنتين الماضيتين، استرعيت انتباه المجلس – في هذه القاعة بالذات – إلى التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على أمن غرب أفريقيا. وقد تجاوبت جميع الأطراف الفاعلة المعنية على نحو استباقي مع ذلك الأمر. واليوم، يسرني أن أبلغكم، استنادا إلى الأدلة التي كشف عنها قبل بضعة أسابيع التقرير العالمي عن المخدرات، بأن حجم الاتجار بالمخدرات عبر منطقة غرب أفريقيا آخذ في الانخفاض على ما يبدو، وبصورة كبيرة. ويتجلى ذلك في انخفاض حجم مضبوطات المخدرات في غرب أفريقيا – لم تسجل أي مضبوطات عام ٢٠٠٩ حتى الآن – وفي الهبوط الحاد لعدد الطرود البريدية المرسلة من غرب أفريقيا إلى أوروبا. وقد كان ذلك الهبوط شديدا – أي بنسبة نحو ٣٥ في المائة على مدى بضعة أشهر.

ومرة أخرى، أهنئ الدول الأعضاء ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص على استجابتهم للأزمة بكل فعالية.

وبطبيعة الحال، لا تزال الحالة مضطربة. فحوالي ٢٠ طنا من الكوكايين لا تزال تعبر المنطقة كل عام، وتقدر قيمتها ببليون دولار في مقصدها المتمثل في السوق الأوروبية أساسا. وبالتالي، ليست هناك أي ضمانة بأن يستمر هذا التوجه نحو الانخفاض.

وتدل الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في غينيا - بيساو وغينيا على أن هناك قوى عاتية لها مصلحة في النشاط غير المشروع. وما لم تتم معالجة ظروف الضعف الكامنة في المنطقة - أي الفقر والتخلف وقصور الحكم - فإن المنطقة ستظل تجتذب من يعملون خارج القانون ويستغلون السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.

وهناك مخاطر أخرى أيضا. أولا، نعلم أن الاتجار بالمخدرات يجري تحويل مساره من غرب أفريقيا إلى منطقة السهل في شمال أفريقيا، لا سيما على طول ساحل جنوب غرب المحيط الأطلسي، صوب الجنوب الأفريقي. وببساطة، يقوم تجار المخدرات بتنويع طرقهم، بعد ما لا قوه من معارضة في غرب أفريقيا.

ثانيا، وعلى نحو أهم، لا تشكل المخدرات التدفقات غير المشروعة الوحيدة والنشاط غير المشروع الوحيد هناك. فاليوم، يصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما للأخطار بشأن الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية في غرب أفريقيا. وأعتقد أنه وزع على أعضاء المجلس. ويتعلق الأمر بوثيقة جديدة، لم تعمم بعد على الصحافة. وتضم عددا كبيرا من البيانات والعديد من الرسوم البيانية، التي تظهر أن منطقة غرب أفريقيا لا تزال عرضة لهجوم مهربي الأسلحة والأشخاص والأدوية المغشوشة والنفايات السامة والسجائر والنفط وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى. ومجمل القول إن الجريمة المنظمة تجعل غرب أفريقيا أكثر عرضة لزعزعة الاستقرار السياسي، وبطبيعة الحال، أقل قدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما ذكر السفير جينيت بالفعل، وبغية التصدى للتهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا برئاسة السفير جينيت وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في دعم خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات والجريمة، والتي سيخضع تنفيذها لمراقبة مجلس الأمن. ونحن بصدد إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار تكملة لجهود حفظ السلام وبناء السلام. وأعتقد أن ذلك أمر إبداعي وواعد أيضا.

ويقدم مكتبي أيضا المساعدة الفنية لتعزيز العدالة الجنائية والقدرة على مكافحة الجريمة في الرأس الأخضر وغينيا - بيساو، على سبيل المثال، وقريبا في مالي وسيراليون. وكان دعمنا للشرطة القضائية في غينيا - بيساو محوريا في مساعدة اللجنة التي تحقق في مقتل الرئيس وقائد الجيش.

وبالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، وهذا أمر جديد بالنسبة لنا، نشرنا مستشاري شرطة في الميدان. ولكن هناك الكثير الذي يتعين عمله في جميع أنحاء المنطقة لدعم عملية إصلاح القطاع الأمني. فكثيرا ما يساء استعمال احتكار الدولة لاستخدام القوة من أجل إثراء قلة مختارة. وتبرز الانقلابات العسكرية وغيرها من الانقلابات التي وقعت مؤخرا الحاجة إلى وجود إشراف مدني على القوات المسلحة وإلى استعادة النظام الدستوري، مثلما نرى الآن في موريتانيا.

كما أن الدول المتضررة بحاجة إلى عتاد لمواجهة العصابات الإجرامية التي تكون في كثير من الأحيان أفضل عدة من الشرطة ذاتها أو حتى الجيش. ووجه عدد من الرؤساء والوزراء الكبار في غرب أفريقيا نداء من أجل تزويد بلدانهم بالوسائل اللازمة لحماية حدودها وسواحلها ومجالها الجوي. وأحث جميع أعضاء المجلس على الاستجابة لذلك النداء وتقديم العتاد وزوارق الدورية والطائرات العمودية

وأجهزة الرادار التي توجد حاجة ماسة إليها للدفاع عن سيادة تلك البلدان ضد الهجمة الشرسة للجريمة المنظمة. وخلاصة القول أنه يجب تعزيز سيادة القانون في غرب أفريقيا. وذلك أمر حيوي للجهود الرامية إلى الحد من قلة منعة المنطقة أمام الجريمة المنظمة والفساد الذي يُمكِّن لها. وأحث حكومات المنطقة على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وختاما، أدعو جميع أعضاء المجلس إلى وضع الحالة في غرب أفريقيا في سياق عالمي. فيجب ألا يغيب عن بالنا أن معظم الأنشطة غير المشروعة إنما تنتقل عبر غرب أفريقيا فحسب. فمنشأها ليس هناك ولا ينتهي بها المطاف هناك. وينبغي للبلدان الغنية، وبخاصة في أوروبا، الاضطلاع بمسؤولياتها بتقليل شهيتها للمخدرات - حيث أن المخدرات التي تنتقل عبر غرب أفريقيا تكون متجهة إلى أوروبا - والعمالة الرخيصة والبشر الذين يشكلون رقيق العصر الحديث يجري تهريبهم عبر المنطقة. وبصفة خاصة، يطلب مكتبي من البلدان الغنية أن تتوقف عن استخدام غرب أفريقيا كمكان للتخلص من الأسلحة والنفايات والأدوية المغشوشة.

يتضمن التقرير الذي أشرت إليه للتو بعض الإحصاءات المروعة بخصوص أنشطة تخزين النفط وبيعه للسفن والقائمة على سرقة ١٠ في المائة من إنتاج المنطقة من النفط والتي تشكل كذلك مصادر للتلوث والفساد والدخل للمتمردين. وثمانون في المائة من السجائر المباعة في شمال وغرب أفريقيا غير شرعية المنشأ. وما بين خمسين إلى ستين في المائة من جميع الأدوية المستخدمة في غرب أفريقيا مغشوشة أو دون المواصفات. وأفريقيا مقصد رئيسي للنفايات الإلكترونية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف القديمة. وتذهب نسبة كبيرة من النفايات الإلكترونية الأوروبية، ٨,٧ مليون طن في حقيقة الأمر، إلى أفريقيا. ويجب وضع حد لكل ذلك.

لقد بدأت بتوجيه الشكر والتهنئة إلى جميع أعضاء المجلس لأن خبرتنا تبين أن العمل المشترك يمكن أن يحتوي الجريمة بالفعل. وفضلا عن الإحصاءات التي أشرت إليها للتو، شهدنا نجاحا في عملية كيمبرلي لمكافحة الماس الملطخ بالدماء واتفاقية باماكو بشأن النفايات الخطرة. ونأمل أن نرى نفس النتائج في عملية برايا لمكافحة الاتجار بالمخدرات. فلنتحد من أجل وقف الأشكال الأخرى من النشاط غير المشروع التي تسبب ألما كبيرا في أفريقيا. وأشكر المجلس على دعمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.